

” الخبير الاقتصادي

د / محمد سعد الدين

“

ربط التعليم بسوق

العمل المحلي والعالمي

احد اهداف مصر ٢٠٣٠

مصر هي اول دوله في

العالم انشأت التعليم

المنظم والمكتبات

عصر محمد علي هو

عصر العلم والتعليم

كتب: فتحى السايح

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور سعد الدين القانوني ٧٢ لسنة ٢٠١٩ نقله نوعيه عظيمه لتصحيح مسار التعليم الجامعي وازدادت الدولة تقوم بإنشاء الجامعات التكنولوجيه والذي يجري علي قدم وساق منوها الى ان انشاء العديد من الجامعات العالميه من كل دول العالم المتقدم فروع لها في مصر سيعود بأكثر فائده علي التعليم المصري وازدادت لقد مر التعليم في مصر بمراحل ازدهار كبري ومراحل انحطاط فني مراحل ازدهار التعليم رأينا مصر القويه المزدهره في كل المجالات الغنيه والرائده وفي مراحل الانحطاط كانت مصر

كشفت الخبير الاقتصادي د / محمد سعد الدين رئيس لجنة الطاقة باتحاد الصناعات رئيس جمعية مستثمري الغاز ل«عالم الاقتصاد، ان استراتيجية الدولة لربط التعليم بسوق العمل المحلي والعالمي احد اهداف مصر ٢٠٣٠. وأشار في حوار له الخاص ل«عالم الاقتصاد» الى ان مصر هي اول دوله في العالم انشأت التعليم المنظم والمكتبات، لافتا مصر الفرعونه هي مهد علوم الفلك والرياضيات فقد كان في الاسكندريه اعظم واكبر مكتبه في التاريخ ونوه الى ان عصر محمد علي هو عصر العلم والتعليم الحديث مؤكدا مصر السيسي في الطريق الي نهضة تعليميه كبري.



مصر السيسي في الطريق الي نهضة تعليمية كبرى

انشاء الجامعات التكنولوجية يجري علي قدم وساق

كما وضع اول تخطيط علمي لمشروع التعليم القومي وصدر قانون التعليم الالزامي سنة ١٩٣٣ والذي بمقتضاه تحولت المدارس الابتدائية الحكومية الي التعليم الالزامي للبنين والبنات ، وهكذا اعاد امجاد ابيه وظل التعليم يتطور .
واضاف سعد الدين لقد باتت فكره انشاء جامعه مصريه حديثه تراود نخبه من المثقفين المصريين وأخذوا يروجون لهذه الفكره وبالفعل تم افتتاح اول جامعه

كبري فكون مجلس شوري المدارس الذي انشأ المدارس الأوليه (الأبتدائية) وألحق بها الكتابيب ثم المدارس التجهيزيه (الثانوية) (ومدارس العمليات) التعليم الصناعي الآن) وأوفد البعثات الي اوربا وكانت اولها الي ايطاليا وتلتها بعثه الي فرنسا وكانت تضم ٤٤ طالبا وتوالت البعثات الي فرنسا وانجلترا والنمسا والتي اطلق عليها بعثه الانجال لأنها كانت تضم بعض ابناء واحفاد محمد علي وكانت نتيجة هذه البعثات أن بدأ عصر النهضة التعليمية في مصر وانشئت الكليات تحت مسمى مدارس ، فمن الناحية العسكرية انشئت لأول مره في مصر مدرسه الطوبجية (المدفعية) ومدرسه المشاه ومدرسه الفرسان ومدرسه البحريه ومدرسه الذخيره وحتى الموسيقي العسكريه انشئت لها مدرسه فغدا الجيش المصري من الجيوش الكبرى في هذا العصر ، واما الناحية المدنية فنجد مدرسه الطب ومدرسه الصيدله ومدرسه الولاده في ابي زعبل ومدرسه المهندس خانه في بولاق ومدرسه الكيمياء التطبيقية ومدرسه الري في بولاق ومدرسه المدرسخانه لتخريج الكتبه والمحاسبين وايضا مدرسه الزراعة ومدرسه البيطره في شبرا ومدرسه القانون وايضا مدرسه الاسن وهي مازالت تحت هذا الاسم لتعليم اللغات كان من نتيجة النهضة التعليمية ان اصبحت مصر دولة فتيه غنية انه بحق عصر النهضة المصريه وبدايه تاريخ مصر الحديث .
للأسف لم يكن ابناءؤه علي مستوي فكره فألغي ابنه سعيد مجلس شوري التعليم وأغلقت الكثير من المدارس حتي جاء ابنه الخديوي اسماعيل ليعيد الي مصر نهضتها التعليميه فكون مجلس المعارف للمشوره في امور التعليم وأدخل الكتابيب في نطاق النظام التعليمي وعين المفكر المتثور علي مبارك ناظرا (وزيرا) للتعليم فأعاد ارسال البعثات الي اوربا

الضعيفه التابعه الفقيره فالتعليم هو الاساس التي تبني به الشعوب حضارتها ومدنيتها وقوتها ، ولو تتبعنا تاريخ مصر نجد ان قدماء المصريين هم أول شعوب الأرض اهتماما بالتعليم فلا يمكن لهذا التقدم في علم الفلك الذي حدد ايام السنه بدقه شديده وحدد ايام الزراعة والفيضان ، أنظر الي تعامد الشمس علي وجهه رمسيس الثاني يومين في السنه يوم مولده ويوم توليه العرش لتري مدي تقدمهم في علم الفلك ، وبلغ من تقدمهم في علم الهندسه والرياضيات هذه الدرجه التي مكنتهم من بناء الاهرامات والمعابد وبلغوا في الطب انهم كانوا يجرون عمليات المياه البيضاء في العين ، لا يمكن ان يكون كل هذا مصادفه ولكن نتيجة علم متقدم للغاية ومتراكم عبر سنوات وأجيال ، لقد انشأ المصريون القدماء أول مدرسه ومكتبه في التاريخ الأنساني (برعخ) وتعني بيت الحياه وتوالي انشاء المدارس في المعابد وكانت تدرس الي جانب علوم الدين علوم الفلك والرياضيات والفزياء والطب وباقي العلوم الطبيعه والانسانيه ، وانشئت في مصر أول وأكبر مكتبه في التاريخ هي مكتبه الاسكندريه والتي ضمت اكبر وأعظم المخطوطات في العلوم الطبيعه والفلسفه وعلوم الصنعه فقد كانت مناره للعالم كله فلا عجب ان كل علماء اليونان القدماء قد تتلمذوا علي يد المصريون فقد عاش فيثاغورث الذي يتغني به الغرب في مصر عشرون عاما تعلم فيها الرياضيات وغيره الكثير .

وفي العصر القبطي انتقلت المدارس من المعابد الي الكنائس والاديره واقتصر التعليم علي علوم اللاهوت وفي العصر الاسلامي انتقلت المدارس الي المساجد واقتصر التعليم علي علوم الدين ومبادئ الحساب مع انكار تام للعلوم الطبيعه والفلسفه التي اعدت كفرا لمن يدرسها وهكذا عشنا في مرحله انحطاط التعليم وانتشر الجهل والخرافات وأحرقت مكتبه الاسكندريه وانتهى الامر بمصر الي بلد جاهل فقير متخلف تابع للغير يحكمه المماليك الي ان جاء عصر محمد علي وهو بدايه نهضة تعليميه



لنظام التعليم قبل الجامعي تلقين وحفظ ، وتقييم الطالب علي قدرته علي الحفظ وليس الفكر والابتكار وهذا يخالف تماما معني الدراسه الجامعية التي تعتمد علي البحوث ويجب ان تحظي البحوث المقدمه علي ٧٥٪

من الدرجه علي الاقل ولو افترضنا ان الجامعات طبقت هذا المفهوم في تقييم الطلاب اين الاستاذ الذي يستطيع قراءه وتقييم الفي بحث هم عدد طلاب الدفعه فهناك كليات يزيد عدد طلاب الدفعه عن الفين ايضا التوسع في كليات الدراسات الانسانيه ذات الطابع النظري مما ادي الي زياده مفرطه في خريجها في الوقت الذي لا يحتجهم سوق العمل ادي الي بطاله كبيره في صفوفهم كذلك عدم الربط بين عدد الخريجين وسوق العمل وانشاء الكليات دون دراسه مسبقه فوجدنا انفسنا امام تخصصات

نادره واخري غير مرغوب فيها حتي ان تقابه الصيادله طلبات اغلاق كليات الصيادله لمده خمس سنوات حتي تستطيع الحد من البطاله بين صفوف اعضائها من الصيادله وكذلك عدم وجود مراكز ابحت مجهزه بتكنولوجيا العصر تكفي الطلاب فأصبح الخريجين لا يملكون الا بعض الحشو في عقولهم سرعان ما ينسي مع اول سنه بطاله وقال الدكتور سعد الدين بعد الفوضي التي عشناها بعد الثورات وبعد ان انتهينا من ضرب الارهاب وبعد ان اقمنا اصلاح اقتصادي وأتي ومازل يأتي بثماره والاستثمار الكبير في الصحه جاء الدور علي التعليم وجاء اعلان الرئيس السيسي ان عام ٢٠١٩ هو عام التعليم في مصر وهذا الاعلان ليس للشو السياسي كما كان يحدث في السابق لكنه اعلن بعد صدور القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ وهو يعد نقله نوعيه لتصحيح مسار التعليم الجامعي حيث طالب بانشاء الجامعات التكنولوجيه والهندسيه واستحداث مسار جديد للتعليم الفني والتكنولوجي ورفع قدرات الخريجين بما يتوافق مع سوق العمل المصريه والأجنبية.

مصريه تحت اسم الجامعه الاهليه بحضور الخديوي عباس الثاني في عام ١٩٠٨ ولم يكن لها مقر ثابت وتلقي المحاضرات في اماكن متفرقه الي ان صدر مرسوم بانشاء الجامعه المصريه الحكوميه بالتبرعات الذاتيه ولكن

التبرعات لم تكن كافيه فقامت الأميرة فاطمة بنت الخديوي اسماعيل بالتبرع بارضها في الجيزه لأقامه الجامعه وعندما تعثرت الأنشاءات لعدم كفايه الموارد باعت مجوهراتها لأستكمال المنشآت وللأسف في احتفالات الجامعه لا يذكرون فضل هذه الاميره ولو كانت في بلد اوربي لأقاموا لها تمثالا في بهو الجامعه ، عموما تغير اسم الجامعه الي جامعته فؤاد الاول ثم جامعته القاهره الان وتوالي بعدها انشاء الجامعات المصريه فزي عام ١٩٤٢ تم انشاء جامعته فاروق الاول جامعته الاسكندريه الان وفي عام ١٩٥٠ تم انشاء جامعته ابراهيم باشا الكبير بالعباسيه وتحول اسمها بعد ذلك الي جامعته هليوبلس ثم جامعته عين شمس الان وتوالي انشاء الجامعات مثل جامعته اسيوط والجامعات الاقليميه في كثيرا من محافظات مصر .

وحول مستوى التعليم قال الخبير الاقتصادي الدكتور سعد الدين كان التعليم فيها اكثر من ممتاز وفي تطور دائم نظرا لارتباطها بالجامعات الاوربيه من حيث الاداره والمناهج وطرق التدريس وكان عدد الطلاب متوافق مع قدره الجامعات لتقديم تعليم جيد لذلك كانت شهادات جامعته القاهره والاسكندريه وعين شمس كانت تعادل شهادات جامعته السوربون في فرنسا واكسفورد في انجلترا وبقية الجامعات الاوربيه وكان معترف بها عالميا . ونوه الي انه ثم بدأ انحدار التعليم ليس الجامعي فقط بل علي كل المستويات لأنها منظومه واحده وسلسله متصله الحلقات فحسب مؤشر المنتدى الأقتصادي العالمي العالمي سنة ٢٠١٧ أحتلت مصر مرتبه متأخره جدا فيما يتعلق بجوده التعليم الاساسي والعالي بسبب عدم وضع التعليم كأولويه

القانون ٧٢ لسنه ٢٠١٩ نقله نوعيه عظيمه لتصحيح مسار التعليم الجامعي

للحكومات المصريه علي مدي عقود طويله. وبحسب دراسه الاتجاهات الدوليه في الرياضيات والعلوم tims في سنه ٢٠١٥ وكذلك الاختبار الدولي pirls فإن اكثر من نصف الطلاب في مصر لا يستوفون حتي المستوي المنخفض في تقييمات التعليم الدوليه ، فمثلا تضع التقييمات مصر ضمن الدول الاسوأ في مجال التعليم حيث احتلت المركز ال ٤٩ من اصل ٥٠ وذلك بسبب اساليب التعليم التي لا تشجع التلاميذ علي المشاركه وايضا استخدام العقوبات البدنيه للتلاميذ الي جانب مشاكل البنيه التحتيه فالمباني غير صالحه بل ان ٢٠٪ منها لا يوجد به صرف صحي أوالمياه النقيه.

وحول تدني مستوى التعليم قال اسباب كثيره منها قرار مجانيه التعليم الجامعي هذا القرار في ظاهره جميل ولكن صدر بدون دراسه لمجرد الشو السياسي هل الموازنه العامه للدوله تتحمل تكلفه هذا العبئ ؟ كانت النتيجة ان ازداد عدد الطلاب كثيرا عن الحد الذي تستطيع فيه الجامعات تقديم تعليم جيد كذلك نظام التعليم كان امتدادا